

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

انتقادية المحقق الخميني تجاه أستاذه

لقد هزَّ المحقق الخميني جذورَ استدلال أستاذه قائلاً:

«و فيه:

• أولاً: إنَّ قياس علل التشريع بالتكوين مع الفارق [1] لأنَّ المعلول في العلل التكوينية لا شيءية له و لا تشخص قبل تأثير علته، فبعلته يصير موجوداً متشخصاً، و أمَّا المبعوث إليه في الأوامر فتكون رتبته مقدّمة على الأمر، فلا بدّ للأمر من تصوّر المتعلّق بكلّية قيوده حتّى يأمر به (بخلاف المعلول التكوينيّ المعلوم تماماً قبل العلة) فإذا أمر بنفس الطبيعة بلا قيد تكون هي الأمور بها لا غير ... وبالجملة: إنَّ الأمر التعبدية - بعد اشتراكه مع التوصلية في أن كلّ واحد منهما إذا تعلّق بشيء يُنتزع منه بلحاظ عنوان الأمر به و المبعوث إليه (فكلاهما مأمور بهما) - يفترق عنه بأنَّ المطلوب منه و المبعوث إليه فيه لم يكن الطبيعة (البحثة) بل هي مع «قصد الأمر» أو التقرّب أو نحوهما.

• فلا بدّ أن يكون مثل تلك القيود مورداً للبعث و التحريك، و لا يكون كذلك إلّا بأخذه في المتعلّق، و إلّا فصرف الأمر بالطبيعة لا يمكن أن يكون محرّكاً إلى غيرها.

• و ثانياً: لقائل أن يقول: إنّه على فرض تسليم كون التشريع كالتكوين لا يلزم منه ما ذكره (بأنّ تحقّق الماهية خارجاً سينطبق على المقيد بلا تقيّد لمفهوم الماهية) لأنّ النار المحرقة للقطن - مثلاً - إنّما تحرق نفس الطبيعة (النارية) لا ما لا ينطبق إلّا على المقيد (و على المعلول للإحراق و هو المحترق) نعم بتعلّق الإحراق بها تصير الطبيعة موصوفة بوصف لا يمكن لأجله أن تنطبق إلّا على المقيد (خارجاً وقهراً) لكنّ هذا القيد و الوصف (أي الاحتراق هو) بعد الإحراق رتبةً و بعليته، و لا يمكن أن يصير موجباً لضيق الطبيعة المتعلّقة للإحراق. [2]

فنتائج إجابته أنّ وصف «الاحتراق المعلول» لا يُقيد الطبيعة النارية - الإحراق - بل سيَقع القطن بعد الإحراق معلولاً للإحراق تلقائياً، فمعلولية الاحتراق ستتحقّق ولو الإحراق الخارجيّ مستنداً إلى نفس هذه العلة، ففي نفس النسق، هي العلل الشرعية حيث قد تقيّد المتعلّق بنفس العلة - كداعي أمره - بحيث سيستند المتعلّق إلى علته عقب تحقّق العلة الشرعية - الأمر - و لكن لا تقيّد العلة بالمعلول أو بالعكس - كي تتولّد أصالة التعبدية - فلا تتحقّق التعبدية قبل تحقّق المتعلّق بالمعلول بل بعد تحقّق العلة من تقيدهما ببعض.

و لكن نجيبه بأنّ المحقق الحائريّ قد استهدف أصل «استناد المعلول إلى علته» - حتّى عقيب تحقّق العلة و الأمر الشرعي - فبالتالي قد توفّر المعلول بداعي علته، إذ سينتسب المعلول - المتعلّق - إلى علته - الأمر - تماماً فيُنجب أصالة التعبدية.

التفكيك بين إطلاقي اللفظي والمقامي تجاه أصل التوصلّي

و بعدمَا دَحَضْنَا أَصَالََةَ التَّعْبِيدِيَّةِ وَ حَسَمْنَا أَيْضاً اسْتِحَالَةَ تَقْيِيدِ الْمُتَعَلِّقِ بِدَاعِي الْأَمْرِ تَمَاماً، فَقَدْ اسْتَنْتَجْنَا إِمْكَانِيَّةَ الْعَقْلِيَّةِ فَطَبَّقْنَا «الإطلاق اللفظي» حصولاً لأصالة التوصلّيّة بحيث لو شككنا في ركنيّة قيد - كقصد الأمر- و تعبديّته أم انعدام هذا القيد، لتفعلت أصالة التوصلّيّة تمسكاً بالإطلاق لفظ الأمر.

• و ثَمَّة شِجَارٍ حَوْلَ سَلَامَةِ «الإطلاق المقامي» أَيْضاً لِتَسْجِيلِ التَّوَصُّلِيَّةِ، فَإِنَّ الْأُصُولِيَّ الَّذِي يَرَى اسْتِحَالَةَ «تَقْيِيدِ لَفْظِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ بِالْقَصْدِ» فَيُسْتَبَاحُ لَهُ أَنْ يُجْرِيَ الْإِطْلَاقَ الْمَقَامِيَّ لِيُصَحِّحَ تَقْيِيدَ الْأَمْرِ الثَّانِي - لَا الْأَوَّلِ - وَفَقاً لِمَنْهَاجِ الْمُحَقِّقِ النَّائِيْنِي الشَّهِيرِ، فَلَوْ افْتَقَدْنَا تَقْيِيدَ الْأَمْرِ الثَّانِي بِالْقَصْدِ أَيْضاً - سِوَاءِ الْأَمْرِ الْإِنْشَائِيِّ أَمْ الْخَبَرِ بِدَاعِي الْأَمْرِ - لَاسْتَنْبَطْنَا التَّوَصُّلِيَّةَ، إِذِ الْاسْتِحَالَةُ الْمَطْرُوحَةُ تَرْتَكِزُ عَلَى «تَقْيِيدِ الْأَمْرِ الْإِنْشَائِيِّ» بَيْنَمَا «الْخَبَرُ بِدَاعِي الْأَمْرِ» - نَظِيرُ يُعِيدُ - يُعَدُّ جَعِلاً وَ بَيَاناً لِلشَّارِعِ أَيْضاً بِحَيْثُ لَا تَشْوَهِهِ الْاسْتِحَالَاتُ السَّالِفَةُ وَ الْاِخْتِلَافَاتُ السَّابِقَةُ.

• وَ لَكِنْ لَوْ اسْتَنْكَرَ أُصُولِيَّ الْإِطْلَاقِ الْلفْظِيَّ وَ الْمَقَامِيَّ مَعاً تَمَاماً، فَلَدَى الْارْتِيَابِ سَيَلِزِمُهُ الرُّكُونُ إِلَى الْأَصْلِ الْعَمَلِيِّ بِحَيْثُ إِمَّا أَنْ يَعْتَصِمَ بِالْبَرَاءَةِ الْعَقْلِيَّةِ أَمْ الشَّرْعِيَّةِ أَمْ الْاِشْتِغَالِ الْعَقْلِيِّ، إِلَّا أَنْ إِحْدَاهَا فَقَطْ هِيَ الْاَلْتَّقَةِ وَ الْمُحَقِّقَةِ، فَلَوْ صَدَرَ أَمْرٌ قُطْعِيٌّ - كَالصَّلَاةِ أَوْ الْخُمْسِ - فَشَكَّكْنَا فِي رُكْنِيَّةِ قَيْدِ مَا وَ عَدَمِ رُكْنِيَّتِهِ، فَهَلِ الْعَقْلُ سَيَسْتَوْجِبُهُ - أَيْ الْاِحْتِيَاطُ مَعَ دَاعِي الْأَمْرِ - أَمْ سَيُبْرِئُهُ وَفَقاً لِأَصَالَةِ الْبَرَاءَةِ الْعَقْلِيَّةِ.

و فِي هَذِهِ السَّاحَةِ قَدْ بَاحَ الْمُحَقِّقُ الْخِرَاسَانِي بِمُعْتَقَدِهِ قَائِلاً:

«فاعلم أنّه لا مجال هاهنا إلا لأصالة الاشتغال (عقلاً) و لو قيل بأصالة البراءة (العقلية) فيما إذا دار الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين و ذلك لأنّ الشك هاهنا في الخروج عن عهدة التكليف المعلوم مع استقلال العقل بلزوم الخروج عنها فلا يكون العقاب مع الشك و عدم إحراز الخروج عقاباً بلا بيان و المؤاخذه عليه بلا برهان ضرورة أنه بالعلم بالتكليف تصح المؤاخذه على المخالفة و عدم الخروج عن العهدة لو اتفق عدم الخروج عنها بمجرد الموافقة بلا قصد القرية و هكذا الحال في كل ما شك دخله في الطاعة و الخروج به عن العهدة مما لا يمكن اعتباره في المأمور به كالوجه و التمييز.» [3]

فَالْحَاصِدُ أَنَّ الْمَشْهُورَ رَغْمَ تَطْبِيقِ الْبَرَاءَةِ الْعَقْلِيَّةِ لَدَى الْأَقْلِ وَ الْأَكْثَرِ الْارْتِبَاطِيَّيْنِ - كَوُجُوبِ السُّورَةِ - وَ لَكِنْ الْجَمِيعِ سَيَحْتَاطُونَ فِي هَذَا الْمِيدَانِ مُؤَكِّدًا - أَيْ الشَّكِّ فِي لَزُومِ قَصْدِ الْأَمْرِ - :

- بَلْ بِطَرِيقِ أَوَّلَى إِذْ مَسْأَلَةُ «قَيْدِيَّةِ السُّورَةِ ضَمْنِ الْمُتَعَلِّقِ» لَمْ تَسْتَحِيلْ فَأُتِيحَ إِجْرَاءُ الْبَرَاءَةِ تَمَاماً بَيْنَمَا فِي سَاحَةِ النَّزَاعِ قَدْ اسْتَحَالَ «التَّقْيِيدُ بِقَصْدِ الْأَمْرِ» - طَبْعاً وَفَقاً لِلْاِخْوَانِ وَ... لَا الْجَمِيعِ - فَأُجْبِرُوا بِالْاِحْتِيَاطِ فَحَسَبَ، وَ لِهَذَا، حَتَّى الْبَرَائِيَّيْنِ سَيَحْتَاطُونَ جِزْماً.

- إِذْ لَا يَنْحَلُّ الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ فِي هَذَا الْمَضْمَارِ لِأَنَّا مُرْتَابُونَ فِي «كَيْفِيَّةِ تَأْدِيَةِ التَّكْلِيفِ الْيَقِينِيِّ» بِحَيْثُ يَتَوَجَّبُ تَوْفِيرُ الْغَرَضِ الْمُسْتَقْبَلِ - أَيْ الْأَمْرِ الرَّاسِخِ - بَيْنَمَا الشَّكُّ فِي قَيْدِيَّةِ السُّورَةِ يَرْتَبِطُ «بِكَمِّيَّةِ الْأَجْزَاءِ» فَتَقَبَّلَتْ الْاِنْحِلَالُ تَمَاماً، وَ لَكِنْ مُحْطٌ حَوَارِنَا لَا تَخْصُ عِدَدَ الْأَجْزَاءِ بَلْ كَيْفِيَّةَ الْاِمْتِتَالِ وَ تَحْصِيلَ الْغَرَضِ النَّهَائِيِّ - بِقَصْدِ الْأَمْرِ أَمْ بِدُونِهِ - وَ حَيْثُ لَا تُبْرِئُ الْعُهُدَةَ الْيَقِينِيَّةَ بَلَا إِيْتَابِ قَصْدِ الْأَمْرِ، فَسَتُظَلُّ الذِّمَّةُ مُشْتَغَلَةً عَقْلاً حَتَّى يُمْتَلِّ الْأَمْرُ بِأَتَمِّ صَوْرَتِهِ.

[1] وَ قَدْ أَكَّدَ الْأَسْتَاذُ الْمُبْجَّلُ هَذِهِ الْإِجَابَةَ كِرَاراً قَائِلاً: «أَسَاساً، إِنَّ الْمَقَارَنَةَ مَا بَيْنَ التَّكْوِينِ - الْعَرَضِ - وَ التَّشْرِيعِ - الْحُكْمِ - تُعَدُّ غَلْطَةً فَادِحَةً تَمَاماً لَدَى مَعْشَرِ الْأُصُولِيَّيْنِ إِذْ هَذِهِ الْمَحَازِيرُ تَتَوَجَّهُ إِلَى الْأُمُورِ التَّكْوِينِيَّةِ الْمُسْتَتْبِعَةِ لِلْعِلْلِ وَ الْمَعَالِيلِ، بَيْنَمَا أَفْقُ

«الاعتباريات» أجنبية عن هذه القوانين بتاتاً إذ بوابتها مفتحة لدى المعتبر كيفما اعتبر كجعل الإمامة للتشريع - كآية: «إني جاعلك للناس إماماً» - و كالأحكام الوضعية و كالعقود العقلية و... و لهذا قد أكدنا كراراً بأننا نرفض الكبرى المزعومة بأن «الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً» و حيث إن حوارنا يحول حول «نمط الاعتبار» فسوف يُتاح للشارع أن يعتبر «قصد الامتنال ضمن نفس الإنشاء» فلا تجرحها أية إشكالية عقلية إطلاقاً، فبالنّالي، قد ترحلت خطوات بعض العمالقة حينما أدخل البراهين العقلية التكوينية ضمن عالم الاعتبارات الشرعية، إذ نطاق عالم الاعتبار وسيع للغاية بحيث يتولّد وفقاً لمشئته المعتبر، ولهذا تُعدّ قضيتنا هينةً في عالم الاعتباريات، أجل، إن نفس عملية «اعتبار المولى» ذات واقعية خارجية، إلا أنّ «الحكم المعتبر» عديم الواقعية إذ يتقوّم بمدى «نوعية اعتباره» فنظراً لهذه اللمعة اللمعة ستتلاشى كافة المناقشات حول استحالة التّقدّم و التأخّر و استحالة التّوقّف و الدّور و الخلف و ما شاكلها إذ الاعتباريات خارجة موضوعاً عن هذه الأبحاث المُستعصية.

[2] مناهج الوصول إلى علم الأصول. Vol. 1. ص276-277 قم - إيران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.

[3] آخوند خراساني محمدكاظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص75 قم - إيران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.